

في هذا الشأن ، وخاصة في أمر دعوة جميع الدول الى اتخاذ خطوات فعالة تهدف ، بين جملة أمور ، الى ما يلي :

(أ) القيام ، دون قيد أو شرط ، بمصادرة جميع الشحنات المتجهة نحو روديسيا الجنوبية (زمبابوى) والمرسلة منها ؛

(ب) الخاء جميع بوليصات التأمين على تلك الشحنات ؛

(ج) ابطال جوازات السفر وغيرها من وثائق السفر الى روديسيا الجنوبية (زمبابوى) .

٨ - وتسترعى انتباه مجلس الأمن كذلك ، نظرا الى استمرار افريقيا الجنوبية والبرتغال في رفض تنفيذ قرارات المجلس الالزامية ، الى ضرورة النظر ، على سبيل الأولوية ، في أمر فرض جزاءات ضدهما ؛

٩ - وتناشد من أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، أولئك الذين أدى تصويتهم السلبي على مختلف الاقتراحات المتعلقة بهذه المسألة الى الحيلولة باستمرار دون أداء المجلس أداء أميننا فعلا للمسؤوليات المترتبة عليه في هذا الصدد بموجب أحكام الميثاق المتصلة بالأمر ، أن يعيدوا النظر في موقفهم السلبي هذا بقصد القضاء فورا على التهديد الذي يتعرض له الأمن والسلم الدوليين بسبب الحالة الخالصة القائمة في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ؛

١٠ - وترجو اللجنة الخاصة متابعة تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٢١٩٨

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣

٣١١٧ (٥ - ٢٨) . نشاطات المصالح الأجنبية ، الاقتصادية ، وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا والأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون " نشاطات المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " في روديسيا الجنوبية وناميبيا والأقاليم

الواقعة تحت السيطرة البرتغالية وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الأفريقي " ،
وقد درست الفصل التعلق بهذه المسألة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٥) ،

وان تأخذ بعين الاعتبار ما يتصل بهذه المسألة من تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (٣٦) ،
وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ،
والذى يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى قرارها ٢٦٢١ (د - ٢٥)
المؤرخ في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ ، والذى يتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام
للاعلان ، وكذلك الى جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا البند ،

وان تأخذ بعين الاعتبار برنامج العمل الذى اعتمدته مؤتمر الخبراء الدولى لمساندة ضحايا
الاستعمار والفصل العنصرى في الجنوب الأفريقي ، والمعقود في اوغندا من ٩ الى ١٤ نيسان /
ابريل ١٩٧٣ (٣٧) ،

وان تؤكد من جديد ما يترتب على الدول القائمة بالادارة بموجب ميثاق الأمم المتحدة من
التزام رسمي بالعمل على تشجيع التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى لسكان
الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها ، وعلى حماية الموارد البشرية والطبيعية لتلك الأقاليم من سوء
الاستعمال ،

وان تؤكد أن أى نشاط اقتصادى أو أى نشاط آخر يعرقل تنفيذ الاعلان ويميق الجهود
الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الأفريقي وفي
الأقاليم المستعمرة الأخرى يشكّل انتهاكا للحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية
لشعوب هذه الأقاليم ويعتبر بالتالى منافيا لمقاصد الميثاق ومبادئه ،

وان تشعر بقلق بالغ للزيادة المستمرة في نشاطات هذه المصالح الأجنبية الاقتصادية
والمالية وغيرها في الأقاليم المذكورة ، حيث تقوم ، خلافا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ،
بمساعدة حكومتى افريقيا الجنوبية والبرتغال ، وكذلك نظام الأقلية العنصرى غير الشرعى في روديسيا
الجنوبية ، وتعرقل تحقيق شعوب هذه الأقاليم لأمانها المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ،

(٣٥) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ،

الفصل الرابع .

(٣٦) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٤ (A/9024) .

(٣٧) A/9061 ، المرفق ، الفرع الرابع .

وان تدين بشدة الاستمرار في بناء مشروع كابورا باسا في موزامبيق ، ومشروع حوض نهـر كوين في انغولا ، اللذين يقصد بهما زيادة ترسيخ السيطرة الاستعمارية والعنصرية على تلك الأقاليم في افريقيا واللذين يشكـلان مصدرا للتوتر الدولي ،

وان تدين بشدة أيضا الدعم الذي لاتزال تتلقاه افريقيا الجنوبية لاحتلالها غير الشرعي لناميبيا من المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تتعاون معها في استغلال موارد الاقليم لما فيه الحاق الضرر بالشعب الناميبي ،

وان تلاحظ مع الارتياح زيادة اتساع نطاق مناهضة الرأي العام للدور الذي تقوم به المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في الأقاليم المستعمرة ، ولاسيما في افريقيا ،

١ - تؤكد من جديد حق شعوب الأقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لأقاليمها ، وحققها في التصرف بهذه الموارد بما فيه خير تحقيق لمصالحها ؛

٢ - وتؤكد من جديد أن نشاطات المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها ، العاملة في الوقت الحاضر في اقليمي روديسيا الجنوبية وناميبيا المستعمرين ، وكذلك في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، تشكل عقبة رئيسية تعترض سبيل الاستقلال السياسي وتمتع السكان الأصليين بالموارد الطبيعية لهذه الأقاليم ؛

٣ - وتقرر الفصل المتعلق بهذه المسألة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٤ - وتعلن أن أية دولة قائمة بالادارة ، ان تحرم الشعوب المستعمرة من ممارسة حقوقها أو تجعل هذه الحقوق رهونة بالمصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية ، انما تخرق بذلك الالتزامات التي اضطلعت بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ؛

٥ - وتدين سياسة الدول الاستعمارية والدول الأخرى التي تواصل دعمها لهذه المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم ، فتنتهك بذلك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأصلية وتعيق التنفيذ التام السريع للاعلان فيما يتعلق بهذه الأقاليم ؛

٦ - وتطلب الى الحكومات التي لم تقم حتى الآن بمنع مواطنيها والشركات الخاضعة لولايتها من الاسهام في مشروع كابورا باسا وحوض نهر كوين ، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لانهاء هذا الاسهام وحمل مواطنيها وشركاتها على الانسحاب فورا من كافة النشاطات المتعلقة بهذه المشاريع ؛

٧ - وتدعو الدول الاستعمارية والدول المعنية بالأمر أن تتخذ تجاه مواطنيها الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في أفريقيا ، مشاريع تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الأقاليم ، ما يلزم من التدابير ، التشريعية والإدارية وغيرها ، لإنهاء مثل هذه المشاريع والحؤول دون توظيف استثمارات جديدة تضر بمصالح السكان ؛

٨ - وترجو من جميع الدول أن تتخذ التدابير الفعالة لوقف تهريب الأموال وأشكال المساعدة الأخرى ، بما فيها المؤن والمعدات العسكرية ، إلى النظم التي تستخدم مثل هذه المساعدة لقمع شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات التحرير القومي في هذه الأقاليم ؛

٩ - وتطلب إلى جميع الدول إنهاء جميع العلاقات الاقتصادية أو المالية أو التجارية المتصلة بناميبيا مع أفريقيا الجنوبية ، والامتناع عن إقامة علاقات جديدة اقتصادية أو مالية أو غيرها مع أفريقيا الجنوبية ، إذ تتصرف باسم ناميبيا أو بشأنها ، لئلا يشجعها ذلك على مواصلة احتلالها لهذا الإقليم ؛

١٠ - وتطلب إلى الدول القائمة بالادارة الغاء كل نظام للأجور جائر وتمييزي يكون سائدا في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ، وتطبيق نظام موحد للأجور في كل إقليم منها على جميع السكان دون تمييز ؛

١١ - وترجو من الأمين العام أن يعمل على التعريف على أوسع نطاق ممكن بالآثار السيئة لنشاطات المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها في روديسيا الجنوبية وناميبيا والأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية وفي جميع الأقاليم المستعمرة الأخرى ، والتعريف كذلك بقرارات اللجنة الخاصة والجمعية العامة في هذه المسألة ؛

١٢ - وترجو من جميع الحكومات أن تساعد الأمين العام في أداء المهام الموكولة إليه بموجب الفقرة ١١ أعلاه ، وأن تقوم ، خاصة ، بإرسال كل المعلومات المتعلقة بموضوع التدابير التي اتخذتها أو التي تزعم اتخاذها على سبيل تنفيذ هذا القرار إلى الأمين العام لإفادة نشرها ؛

١٣ - وترجو من اللجنة الخاصة متابعة دراسة هذه المسألة ، وموافاة الجمعية العامة بتقرير عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين .

الجلسة العامة ٢١٩٨

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣